# تطبيق التدقيق المبني على المخاطر في المصارف السورية الخاصة

منى خالد فرحات[1] *، هادي محمد أحمد[2]

[1] أستاذ مساعد في قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سورية

[2] مدرس في قسم المصارف والمؤسسات المالية، كلية العلوم الإدارية، جامعة الشام الخاصة، سورية h.m.a.foas.lat@aspu.edu.sy

# Applying Risk-Based Auditing in Syrian Private Banks

Mona Khaled Farhat[1,*], Hadi Mohammad Ahmad[2]

[1] Assistant Professor in Accounting Department, Faculty of Economics, Damascus University (Syria)

[2] Lecturer in Department of Banks and Financial Institutions, College of Administrative Sciences,

Al-Sham Private University (Syria) h.m.a.foas.lat@aspu.edu.sy

**تاريخ الاستلام: 2024/04/22؛ تاريخ القبول: 2024/07/06؛ تاريخ النشر: 2024/08/10**

**ملخص:** هدف البحث إلى التعرف على مفهوم التدقيق المبني على المخاطر، ومدى التزام المدقق الخارجي بتطبيقه عند تدقيق البيانات المالية في المصارف السورية الخاصة (التقليدية والإسلامية)، وتم استخدام المنهج الوصفي وأسلوب تحليل المحتوى، وتم تحليل تقارير التدقيق الخارجي المرفقة بالتقارير السنوية للمصارف السورية الخاصة لعام 2022، وتوصل البحث إلى النتائج الآتية: (1) يساعد أسلوب التدقيق المبني على المخاطر على تركيز جهود المدقق الخارجي على المخاطر الجوهرية، وتحسين جودة التدقيق. (2) يقوم المدقق الخارجي بتطبيق التدقيق المبني على المخاطر عند تدقيق البيانات المالية في المصارف السورية الخاصة، من خلال التعرف على طبيعة نشاط الشركة والقطاع الذي تعمل فيه، وتقييم نظام الرقابة الداخلية، وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية.

**الكلمات المفتاح:** التدقيق المبني على المخاطر، المصارف التقليدية، المصارف الإسلامية، المخاطر الجوهرية، جودة التدقيق.

**Abstract:** The research aimed to identify the concept of risk-based auditing, and the extent of the external auditor's commitment to applying it when auditing the financial statements in (traditional and Islamic) Syrian private banks. The descriptive approach and content analysis method were used, and the external audit reports attached to the annual reports of Syrian private banks for the year 2022 were analyzed. The research concluded the following results: (1) The risk-based audit method helps focus the external auditor's efforts on the material risks and improve the quality of the audit. (2) The external auditor applies risk-based auditing when auditing financial statements in Syrian private banks, by identifying the nature of the company's activity and the sector in which it operates, evaluating the internal control system, and assessing the risks of fundamental errors.
**Keywords:** Risk-Based Auditing, Traditional Banks, Islamic Banks, Fundamental Risks, Audit Quality.

* المؤلف المرسل: منى خالد فرحات الإيميل: mona11.farhat@damascusuniversity.edu.sy .

**تمهيد:**

تعتبر المخاطر جزءاً لا يتجزأ من العمل المصرفي وهناك علاقة طردية بين العائد والمخاطر التي تتعرض لها المصارف، ويواجه عمل المصارف التقليدية والإسلامية المخاطر التشغيلية، وهي مخاطر الخسارة الناجمة عن أخطاء وأعمال الغش والاحتيال، والتحايل على القوانين والأنظمة، التي تقوم بها إدارة المصرف أو العاملين أو العملاء. (قنديل، 2019)

ولا بد من توافر نظام رقابة داخلية فعّال من أجل منع واكتشاف الأخطاء وأعمال الغش، ويعتبر التدقيق الخارجي أحد آليات حوكمة الشركات Corporate Governance من أجل إضفاء الثقة بعدالة القوائم المالية، وإبداء رأي فني محايد عن مدى عدالة القوائم المالية وخلوها من الأخطاء الجوهرية.

ومع تداعيات الأزمة المالية العالمية عام 2008، زاد الاهتمام بموضوع مخاطر التدقيق Audit Risks وتأثيرها في جودة عملية التدقيق Quality of Audit، وأثير جدل كبير حول مدى درجة الاعتماد على التقارير التي يصدرها مدققي الحسابات، وتم التشديد على ضرورة تحمّل مدققي الحسابات المسؤولية والالتزام بأخلاقيات المهنة والاهتمام بتحديد وتقييم مخاطر التدقيق. (شيخي، فقير، 2020، ص 374)

ظهر منهج التدقيق المبني على المخاطر Risk-Based Audit Approach في النصف الثاني من تسعينات القرن الماضي بوصفه ابتكاراً في منهج التدقيق، وتم استخدامه من قبل كبرى شركات التدقيق في العالم، بهدف تحسين قدرة مدقق الحسابات على تحديد المخاطر التي تؤثر في البيانات المالية ومعرفة أثرها. (نفاز، 2022، ص 322-323)

يركّز هذا البحث على التعرف على مفهوم التدقيق المبني على المخاطر، ومدى التزام المدقق الخارجي بتطبيقه عند تدقيق البيانات المالية في المصارف السورية الخاصة (التقليدية والإسلامية).

**مشكلة البحث:** تتمثل مشكلة البحث في الإجابة عن السؤال الآتي: **هل يقوم المدقق الخارجي بتطبيق التدقيق المبني على المخاطر عند تدقيق البيانات المالية في المصارف السورية الخاصة؟**

**فرضيات البحث:** يسعى البحث للتحقق من صحة الفرضيات الآتية:

- لا يقوم المدقق الخارجي بالتعرف على طبيعة نشاط الشركة والقطاع الذي تعمل فيه.
- لا يقوم المدقق الخارجي بتقييم نظام الرقابة الداخلية.
- لا يقوم المدقق الخارجي بتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية.

**أهداف البحث:** يهدف البحث إلى توضيح مفهوم التدقيق المبني على المخاطر، والتعرف على مكونات مخاطر التدقيق، والعوامل المؤثرة في تطبيق التدقيق المبني على المخاطر، والتعرف على مدى التزام المدقق الخارجي بتطبيق التدقيق المبني على المخاطر عند تدقيق البيانات المالية في المصارف السورية الخاصة.

**أهمية البحث:** تنبع أهمية البحث من أهمية استخدام مفهوم التدقيق المبني على المخاطر عند تدقيق البيانات المالية في القطاع المصرفي، من أجل تخفيض مخاطر التدقيق، وتحسين عملية التدقيق، وأهمية التعرف على مدى التزام المدقق الخارجي بتطبيق مفهوم التدقيق المبني على المخاطر عند تدقيق البيانات المالية في المصارف السورية الخاصة.

**منهج البحث:** من أجل تحقيق أهداف البحث، تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي، وتم الحصول على البيانات الثانوية من خلال الاطلاع على الكتب والأبحاث العلمية العربية والأجنبية المتعلقة بموضوع البحث. وتم جمع البيانات الأولية من خلال اتباع أسلوب تحليل المحتوى، من خلال تحليل تقارير المدقق الخارجي المرفقة بالتقارير السنوية للمصارف السورية الخاصة (التقليدية والإسلامية)، للتعرف على مدى التزام المدقق الخارجي بتطبيق التدقيق المبني على المخاطر عند تدقيق البيانات المالية في المصارف الخاصة لعام 2022.

**الدراسات السابقة باللغة العربية:**

1. دراسة كريم (2024): هدفت الدراسة إلى التعرف على كيفية قياس الأهمية النسبية وتقدير مخاطر التدقيق، والعوامل المؤثرة فيهما، وتوصلت إلى أن هناك اتفاق بين مدققي الحسابات في العراق على إصدار تقرير متحفظ أو الامتناع عن إبداء الرأي؛ عند اكتشاف الأخطاء الجوهرية.
2. دراسة نفاز (2022): هدفت الدراسة إلى التعرف على دور التدقيق المبني على المخاطر في التقليل من المبالغة في استخدام أدلة الإثبات في عمليات التدقيق، وتوصلت إلى أن استخدام منهج التدقيق المبني على المخاطر يقلّل من المبالغة في حجم أدلة الإثبات.
3. دراسة الغرباوي والحجامي (2021): هدفت الدراسة إلى التعرف على دور التدقيق المبني على المخاطر في تعزيز المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية في العراق، وتوصلت إلى أن استخدام التدقيق المبني على أساس المخاطر يؤدي إلى تجنب مخاطر التدقيق الضمنية ومخاطر الرقابة والاكتشاف، مما يعزز المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية.
4. دراسة عميرش (2021): هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى قيام المدقق الخارجي في فرنسا باستخدام منهج التدقيق المبني على المخاطر، وتوصلت إلى قيام المدقق الخارجي بتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية التي تمكنه من تحديد طبيعة وتوقيت ومدى الإجراءات المطبقة من أجل الاستجابة لهذه المخاطر.
5. دراسة أحمد (2010): هدفت الدراسة إلى التعرف على مفهوم التدقيق المبني على المخاطر، ومدى تطبيقه من قبل المدققين الداخليين في المصرف التجاري السوري، وتوصلت إلى عدم تطبيق أسلوب التدقيق المبني على المخاطر في المصرف، واتفق المشاركون في الاستبيان على أهمية تطبيق أسلوب التدقيق المبني على المخاطر في زيادة كفاءة التدقيق الداخلي وفاعليته، وتوجيه التدقيق نحو المناطق الأكثر خطورة.

**الدراسات السابقة باللغة الأجنبية:**

1. دراسة Fekir et al. (2024): هدفت الدراسة إلى التعرف على دور تقدير مخاطر التدقيق في الكشف عن أساليب المحاسبة الإبداعية في التقديرات المحاسبية، من وجهة نظر المدققين الخارجيين في الجزائر، وتوصلت إلى وجود علاقة معنوية موجبة بين تقييم مخاطر التدقيق من خلال منهج التدقيق المبني على المخاطر والكشف عن أساليب المحاسبة الإبداعية في التقديرات المحاسبية، وأن لتقدير المخاطر الملازمة الأثر الأكبر، يليه تقدير مخاطر الرقابة والتحكم في مخاطر الاكتشاف.

2. دراسة Le et al. (2022): هدفت الدراسة إلى التعرف على العوامل المؤثرة في تطبيق التدقيق المبني على المخاطر، وأهميته في تحسين جودة التدقيق في شركات التدقيق في فيتنام، وتوصلت إلى أن العوامل المؤثرة في تطبيق التدقيق المبني على المخاطر تتمثل في: كفاءة المدققين الخارجيين، والضغط الوظيفي على المدققين الخارجيين، ودعم تكنولوجيا المعلومات، والقدرة التنافسية لشركات التدقيق، ورسوم التدقيق، ومخاطر العميل، وأن تطبيق التدقيق المبني على المخاطر يؤدي إلى تحسين جودة التدقيق.

## 1. مفهوم التدقيق المبني على المخاطر:

أدى ظهور الثورة الصناعية وتأسيس الشركات المساهمة، وانفصال الملكية عن الإدارة، وظهور نظرية الوكالة Agency Theory، إلى الحاجة إلى تعيين مدقق خارجي من أجل حل مشكلة تعارض المصالح بين الإدارة (الوكيل) والمساهمين (الموكل).

وانتقل المدقق من اتباع مدخل النظم Systems Based Approach إلى استخدام منهج التدقيق المبني على المخاطر، وهو منهج يركز على مخاطر التدقيق. ووفقاً لهذا المنهج يتبع المدقق طريقة التدقيق من الأعلى إلى أسفل Top-Down Methodology، حيث تبدأ عملية التدقيق من عمليات الشركة وتنتهي بالقوائم المالية، ويتم تركيز جهود المدقق على النقاط ذات المخاطر المهمة. (الذنيبات، 2015، ص 149-150)

وتعرّف معايير التدقيق الدولية الصادرة عن اتحاد المحاسبين الدولي مخاطر التدقيق بأنها: مخاطر أن يبدي المدقق رأياً غير مناسب، عندما تكون القوائم المالية تحتوي على أخطاء جوهرية. (الاتحاد الدولي للمحاسبين، 2020)

ويعرّف التدقيق المبني على المخاطر بأنه: أسلوب تدقيق يستند إلى تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية التي تؤثر على القوائم المالية، والتركيز عليها في اختبارات التدقيق من أجل جمع الأدلة الكافية التي تدعم رأي المدقق. (قادري، 2020، ص 118)

يؤدي استخدام منهج التدقيق المبني على المخاطر إلى زيادة جودة عملية التدقيق، وتعرف جودة التدقيق بأنها: فحص منهجي ومستقل يهدف إلى تحديد الجودة المخططة للامتثال للقواعد الموضوعة لتحقيق الأهداف. (Sutisman, 2021)

ويجب على المدقق الخارجي التقيد بمعايير التدقيق، وبذل العناية المهنية المطلوبة أثناء تنفيذ عملية التدقيق، والتخطيط والإشراف على أعمال المساعدين، والحصول على أدلة الإثبات الكافية، من أجل التحقق من خلو القوائم المالية من الأخطاء الجوهرية، وتخفيض مخاطر التدقيق. (حاج بكري، 2004، ص 102)

## 2. مكونات مخاطر التدقيق في المصارف:

تتضمن مخاطر تدقيق البيانات المالية في القطاع المصرفي المخاطر الآتية: (أحمد، 2023، ص 59)

أ. المخاطر الملازمة Inherent Risks: هي مخاطر حدوث أخطاء جوهرية حتى عند وجود نظام رقابة داخلية فعال في الشركة الخاضعة للتدقيق، وهي مخاطر ناتجة عن طبيعة البند، مثال ذلك أن احتساب المصرف التجاري فائدة على رصيد الحساب اليومي الذي يتصف بحركات متعددة، يكون أكثر عرضة لحدوث الخطأ مقارنة باحتساب فائدة القروض.

ب. مخاطر الرقابة Control Risks: هي مخاطر حدوث أخطاء جوهرية لا يتمكن نظام الرقابة الداخلية من منع حدوثها أو اكتشافها، وهي ناتجة عن عدم فعالية نظام الرقابة الداخلية بسبب سوء التصميم أو التنفيذ، ومثال ذلك: وجود اختلاس في النقدية بسبب عدم الفصل بين الوظائف المتعارضة الخاصة بالنقدية.

ج. مخاطر الاكتشاف Detection Risks: هي المخاطر الناجمة عن فشل إجراءات التدقيق في اكتشاف الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية، وتحدث عادة بسبب: اعتماد المدقق على المعاينة وعدم الاعتماد على التدقيق الشامل، أو عدم ملاءمة إجراءات التدقيق المستخدمة، أو عدم قدرة المدقق على تنفيذ إجراءات التدقيق بفعالية.

وتتعرض كل من المصارف التقليدية والإسلامية لمخاطر عديدة بسبب طبيعة العمل المصرفي، وتتواجد في كل مصرف مديرية لإدارة المخاطر، إضافة إلى التدقيق الداخلي، وتتميز المصارف الإسلامية بتنوع صيغ التمويل المقدمة للعملاء، واعتمادها على مبدأ المشاركة بالمخاطر، وتعتبر نسبة المخاطرة في صيغ المرابحة متدنية مقارنة بصيغ التمويل الأخرى، وتعتبر صيغة المشاركة أقل مخاطرة من صيغة المضاربة. (درويش، 2020)

ولا بد من توافر نظام رقابة جودة فعّال في شركات التدقيق، من أجل ضمان جودة أعمال التدقيق وتخفيض مخاطر التدقيق، وإن عدم وجود آليات إشراف مناسبة على فريق التدقيق يؤدي إلى اعتماد أساليب تدقيق غير كافية، أو التغاضي عن أدلة التدقيق الهامة، مما يؤدي إلى زيادة مخاطر التدقيق، وانخفاض جودة التدقيق. (Xie, 2023, p. 99) ويتم التعبير عن مخاطر التدقيق بالعلاقة الآتية: (التميمي، 2006، ص 56)

مخاطر التدقيق = المخاطر الملازمة × مخاطر الرقابة × مخاطر الاكتشاف

ويقوم المدقق الخارجي بتقدير كل من المخاطر الملازمة ومخاطر الرقابة، ويتم تحديد مخاطر الاكتشاف باستخدام العلاقة السابقة. ولا توجد علاقة بين كل من المخاطر الملازمة ومخاطر الرقابة، وتعتبر العلاقة بين مخاطر الرقابة ومخاطر الاكتشاف علاقة عكسية، ويمكن للمدقق الخارجي من تخفيض مخاطر الاكتشاف من خلال التوسع في إجراءات التدقيق وجمع أدلة إثبات أكثر.

### 3. معايير التدقيق ذات الصلة:

بينت معايير التدقيق الدولية أهمية تقييم المدقق الخارجي للمخاطر الجوهرية، وفهم طبيعة عمل الشركة محل التدقيق والبيئة التي تعمل فيها، وفهم نظام الرقابة الداخلية من أجل التعرف على أماكن القصور فيه وتقييم مخاطر التدقيق، ومن هذه المعايير:

- معيار التدقيق الدولي رقم 240 المتعلق بمسؤوليات المدقق تجاه الغش.
- معيار التدقيق الدولي رقم 265 المتعلق بإبلاغ المدقق أوجه القصور في نظام الرقابة الداخلية للمكلفين بالحوكمة والإدارة.
- معيار التدقيق الدولي رقم 315 المتعلق بتحديد مخاطر الأخطاء الجوهرية وتقييمها من خلال فهم طبيعة عمل الشركة والبيئة التي تعمل فيها.

- معيار التدقيق الدولي رقم 330 المتعلق باستجابة المدقق للمخاطر المقيّمة.
- معيار التدقيق الدولي رقم 450 المتعلق بمسؤولية المدقق عن تقييم تأثير الأخطاء الجوهرية المكتشفة خلال عملية التدقيق.

وفي المؤسسات المالية الإسلامية يتوجب على المدقق الخارجي الالتزام بمعايير التدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ومعايير التدقيق المحلية والدولية في الأمور التي لا تغطيها هذه المعايير، ولا يتعارض مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية. وأصدرت الهيئة 26 معياراً محاسبياً، وخمسة معايير للتدقيق، و54 معياراً شرعياً، وغطّت معايير التدقيق المجالات الآتية:

- معيار التدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية رقم 1 الذي حدد هدف عملية التدقيق ومبادئها.
- معيار التدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية رقم 2 المتعلق بتقرير المدقق الخارجي.
- معيار التدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية رقم 3 المتعلق بشروط الارتباط لعملية التدقيق
- معيار التدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية رقم 4 المتعلق بفحص المدقق الخارجي الالتزام بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.
- معيار التدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية رقم 5 المتعلق بمسؤولية المدقق الخارجي تجاه أعمال الغش والخطأ.

## 4. العوامل المؤثرة في تطبيق التدقيق المبني على المخاطر:

تتمثل العوامل المؤثرة في استخدام المدقق الخارجي لمنهج التدقيق المبني على المخاطر في العوامل الآتية: (Le et al. 2022, Fitriany & Anggraita, 2016, Mawutor et al., 2019)

- كفاءة المدقق واستقلاليته: يحتاج تطبيق التدقيق المبني على المخاطر إلى أن يتمتع المدقق الخارجي بكفاءة عالية وخبرة عملية، تمكنه من تقييم المخاطر وتنفيذ إجراءات التدقيق وجمع أدلة التدقيق ومعالجتها بنجاح. وتنعكس استقلالية المدقق على قدرته على تنفيذ عملية التدقيق بجودة عالية، دون الخضوع للضغوط والمؤثرات الخارجية.
- ضغط الوقت وتعقيد العمل: إن الضغط الوظيفي يؤثر سلباً على نفسية المدقق وسلوكه، مما يؤثر سلباً على جودة التدقيق، مثل: لجوء المدقق إلى تقليل إجراءات التدقيق، والتدقيق السطحي لمستندات العملاء، وقبول التفسيرات الضعيفة، وعدم جمع أدلة إثبات كافية.
- استخدام البرامج الحاسوبية: إن استخدام المدقق الخارجي للبرامج الحاسوبية في تنفيذ عملية التدقيق يشجّع على تنفيذ التدقيق المبني على المخاطر، ويؤدي إلى رفع جودة التدقيق.
- حجم شركات التدقيق: تميل شركات التدقيق كبيرة الحجم نحو تطبيق التدقيق المبني على المخاطر بشكل أكبر من شركات التدقيق صغيرة الحجم.
- أتعاب التدقيق: تؤثر الأتعاب التي يتقاضاه المدقق الخارجي في جودة التدقيق، وإن ارتفاع أتعاب التدقيق يشجّع على تطبيق التدقيق المبني على المخاطر، بينما تنعكس أتعاب التدقيق المنخفضة على جودة التدقيق، وتؤثر في تخفيض ساعات التدقيق وعدم جمع أدلة الإثبات الكافية والملائمة.

- المخاطر التي يتعرض لها العميل: إن ارتفاع المخاطر التي يتعرض لها العميل يدفع المدقق الخارجي إلى تطبيق التدقيق المبني على المخاطر، من أجل تخفيض المخاطر التي يتعرض لها والحفاظ على سمعة مكتب التدقيق، ويحافظ على جودة أعمال التدقيق التي ينفذها.

## II – الطريقة والأدوات:

- **متغيرات البحث:**

- المتغير التابع: يتمثل في تطبيق التدقيق المبني على المخاطر.
- المتغيرات المستقلة: تتمثل في المتغيرات الثلاثة الآتية: (1) التعرف على طبيعة نشاط الشركة والقطاع التي تعمل فيه. (2) تقييم نظام الرقابة الداخلية. (3) تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية والاستجابة لها.

- **مجتمع وعينة البحث:**

يتمثل مجتمع البحث في المصارف الخاصة التقليدية والإسلامية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، وعددها 15 مصرفاً، وتتضمن:

- المصارف التقليدية: بدأت العمل عام 2004 بناءً على المرسوم التشريعي رقم 28 لعام 2001 الذي سمح بتأسيسها، وعددها 11 مصرفاً. وتقوم هذه المصارف بتجميع الأموال وتوظيفها، ومنح القروض مقابل فائدة، وتقديم الخدمات المصرفية المتنوعة.
- المصارف الإسلامية: بدأت العمل عام 2006 بناءً على المرسوم التشريعي رقم 35 لعام 2005 الذي سمح بتأسيسها، وعددها 4 مصارف، وهي لا تتعامل بالفائدة أخذاً أو عطاءً، وتقوم بتجميع الأموال وتوظيفها مع الالتزام بمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية. وتم استبعاد المصرف الوطني الإسلامي من الدراسة لأنه باشر أعماله في شهر آب 2023.

- **أداة البحث:**

من أجل اختبار فرضيات البحث، تم الاطلاع على تقارير التدقيق المتضمنة في التقارير السنوية للمصارف المدروسة، للتعرف على مدى تقيد المدقق الخارجي بتطبيق التدقيق المبني على المخاطر عند تدقيق البيانات المالية للمصارف الخاصة، ويرفع المدقق الخارجي تقارير التدقيق للهيئة العامة للمساهمين، وهي الجهة التي تتولى تعيينه وتحديد أتعابه وعزله، من أجل ضمان استقلاليته وعدم خضوعه للضغوط من إدارة المصرف.

واقتضت القوانين المرعية وتعليمات مصرف سورية المركزي على ضرورة التزام المدقق الخارجي بمعايير التدقيق الدولية عند تدقيق البيانات المالية للمصارف السورية التقليدية، والالتزام بكل من معايير التدقيق الدولية ومعايير التدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية عند تدقيق البيانات المالية للمصارف السورية الإسلامية، من أجل ضمان تحسين جودة التدقيق، وتحسين جودة المعلومات المحاسبية الظاهرة في القوائم المالية.

## III- النتائج ومناقشتها:

- **الفرضية الأولى:** لا يقوم المدقق الخارجي بالتعرف على طبيعة نشاط الشركة والقطاع الذي تعمل فيه.

من الاطلاع على تقارير التدقيق الخارجي للمصارف التقليدية والإسلامية لعام 2022، تبيّن للباحث الآتي:

- يقوم المدقق الخارجي بالتعرف على طبيعة نشاط الشركة.
- يقوم المدقق الخارجي بتقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة في معالجة العمليات المالية.
- يقوم المدقق الخارجي بتقييم التقديرات المحاسبية والفرضيات المستخدمة من قبل الإدارة، والإيضاحات المتعلقة بها.
- يقوم المدقق الخارجي بتدقيق سياسة تحديد مخصصات الخسائر الائتمانية وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9، ومعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (بالنسبة إلى المصارف الإسلامية)، والتعليمات الصادرة عن مصرف سورية المركزي، وتدقيق مبلغ التعرض عند التعثر في السداد لعينة من التعرضات.
- يقوم المدقق الخارجي بالتحقق من تحويل الأصول والالتزامات النقدية بالعملات الأجنبية إلى الليرة السورية، حسب أسعار الصرف الرسمية الصادرة عن مصرف سورية المركزي بنهاية كل دورة مالية.
- يقوم المدقق الخارجي بالتحقق من تحويل العمليات التشغيلية الناتجة عن الفوائد والعمولات وأرباح القطع إلى الليرة السورية، حسب أسعار الصرف الرسمية الصادرة عن مصرف سورية المركزي بتاريخ تنفيذ العملية.
- يقوم المدقق الخارجي بالاطلاع على نتائج التدقيق السابقة للتعرف على طبيعة المخاطر السابقة.
- يقوم المدقق الخارجي بمقارنة المعلومات المالية الحالية مع المعلومات العائدة للفترات السابقة، والمعلومات العائدة للقطاع الذي تعمل فيه الشركة، والمعلومات العائدة للشركات المتماثلة.

اتفق المدققون الخارجيون في المصارف التقليدية والإسلامية على مسؤولية الإدارة عن إعداد وعرض البيانات المالية بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية وتعليمات مصرف سورية المركزي، وتم توسيع مسؤولية الإدارة في المصارف الإسلامية لتشمل المسؤولية عن إعداد وعرض البيانات المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ومبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية.

مما سبق، نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على: يقوم المدقق الخارجي بالتعرف على طبيعة نشاط الشركة والقطاع الذي تعمل فيه.

- **الفرضية الثانية:** لا يقوم المدقق الخارجي بتقييم نظام الرقابة الداخلية.

من الاطلاع على تقارير التدقيق الخارجي للمصارف التقليدية والإسلامية لعام 2022، تبيّن للباحث الآتي:

- يقوم المدقق الخارجي بفهم نظام الرقابة الداخلية لتقييم مدى قدرته على منع واكتشاف الأخطاء الجوهرية، سواء أكانت ناتجة عن خطأ أم غش.

- يقوم المدقق الخارجي بالاطلاع على نظام الرقابة الداخلية من أجل تصميم إجراءات تدقيق مناسبة، وليس من أجل إبداء رأي حول فعالية هذا النظام.
- يقوم المدقق الخارجي بإجراء اختبارات الوجود واختبارات الالتزام لأساليب الرقابة الداخلية للتأكد من فعاليتها.
- يقوم المدقق الخارجي باختبارات على عناصر الرقابة الآلية الرئيسة في أنظمة تكنولوجيا المعلومات.
- بناءً على تقييم مخاطر الرقابة، يحدد المدقق الخارجي طبيعة إجراءات التدقيق وتوقيتها ومداها.
- يتواصل المدقق الخارجي مع المسؤولين عن الحوكمة في المصرف، لإبلاغهم بأي خلل جوهري في نظام الرقابة الداخلية يتم التوصل إليه خلال تنفيذ عملية التدقيق.

واتفق المدققون الخارجيون في المصارف التقليدية والإسلامية على أن الإدارة هي المسؤولة عن الضبط الداخلي، من أجل تمكينها من إعداد بيانات مالية خالية من الأخطاء الجوهرية. ولكن هناك اختلاف في تعريف الأخطاء، حيث توسّع معايير التدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية (معيار التدقيق رقم 5) مفهوم الأخطاء لتشمل: مخالفة المعايير الشرعية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، أو التفسير الخاطئ للمعايير الشرعية.

كما اتفق المدققون الخارجيون في المصارف التقليدية والإسلامية على ضرورة قيام المدقق الخارجي بتقييم المخاطر عند التخطيط لعملية التدقيق، وأن يفحص نظام الرقابة الداخلية، ويدرس أثر الأخطاء الجوهرية، إن وجدت، في عملية التدقيق، وأن يقرر ما إذا كان عليه الاستمرار في عملية التدقيق مع إبداء رأي متحفظ، أو الامتناع عن إبداء الرأي.

مما سبق، نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على: يقوم المدقق الخارجي بتقييم نظام الرقابة الداخلية.

- **الفرضية الثالثة:** لا يقوم المدقق الخارجي بتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية.

من الاطلاع على تقارير التدقيق الخارجي للمصارف التقليدية والإسلامية لعام 2022، تبيّن للباحث الآتي:

- يهدف المدقق الخارجي إلى الحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت البيانات المالية للمصارف الخاصة خالية من الأخطاء الجوهرية، لكنه لا يضمن أن عملية التدقيق سوف تكشف دائماً الأخطاء الجوهرية.
- يقوم المدقق الخارجي بتصميم إجراءات التدقيق وتنفيذها بما ينسجم مع تلك المخاطر.
- يقوم المدقق الخارجي بالاستفسار من الأطراف الفاعلة في الشركة من أجل تقييم مخاطر التدقيق.
- يقوم المدقق الخارجي بالحصول على أدلة كافية ومناسبة من أجل تحديد مستوى خطر التدقيق المقبول.
- يحدد المدقق الخارجي المصادر المتوقعة للمخاطر الجوهرية.
- يناقش المدقق الخارجي فريق العمل حول احتمال وجود أخطاء جوهرية.
- يحدد المدقق الخارجي مخاطر الأخطاء الجوهرية بهدف تقييم إجراءات التدقيق.
- يتواصل المدقق الخارجي مع المسؤولين عن الحوكمة في المصرف فيما يتعلق بنطاق وتوقيت ونتائج التدقيق الهامة، التي يتوصل إليها خلال تنفيذ عملية التدقيق.

واتفق المدققون الخارجيون في المصارف التقليدية والإسلامية على أن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد القوائم المالية ومنع حدوث الأخطاء الجوهرية واكتشافها، وأن مسؤولية المدقق تنحصر في إبداء الرأي في القوائم المالية بناءً على عملية التدقيق التي قام بها.

كما اتفق المدققون الخارجيون في المصارف التقليدية والإسلامية على أن إجراءات التدقيق المتعلقة بالتحقق من كفاية مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للتسهيلات الائتمانية، تعتبر من الأمور الهامة في عملية التدقيق، لأنه يتطلب استخدام إدارة المصرف أحكام واجتهادات هامة لتقدير المخاطر الائتمانية للتسهيلات الائتمانية.

ويقوم المدقق الخارجي بدراسة عينة من التسهيلات الائتمانية لتقييم مدى ملاءمة احتمالية التعثر، وإعادة احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة للتسهيلات المتدنية بشكل فردي، ويتم تقييم معقولية أحكام وتقديرات الإدارة في احتساب المخصصات، والتحقق من الإفصاح عن السياسات المحاسبية والتقديرات المتعلقة بالخسائر الائتمانية المتوقعة، والإفصاح عن مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للتسهيلات الائتمانية.

مما سبق، نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على: يقوم المدقق الخارجي بتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية.

## IV- الخلاصة:

توصل البحث إلى النتائج الآتية:

- يساعد اعتماد المدقق الخارجي على أسلوب التدقيق المبني على المخاطر على تركيز جهود المدقق على المخاطر الجوهرية، وزيادة كفاءة وفعالية عملية التدقيق، وتحسين جودة المعلومات المحاسبية.
- تتكون مخاطر التدقيق من: الخطر الملازم وخطر الرقابة وخطر الاكتشاف، ويستطيع مدقق الحسابات تخفيض خطر الاكتشاف فقط من خلال التوسّع في إجراءات التدقيق وجمع أدلة إثبات أكثر، وكلما زادت فعالية نظام الرقابة الداخلية يقوم مدقق الحسابات بتخفيض مستوى تقييم خطر الرقابة.
- يقوم المدقق الخارجي بتطبيق التدقيق المبني على المخاطر عند تدقيق البيانات المالية في المصارف السورية الخاصة، من خلال التعرف على طبيعة نشاط الشركة والقطاع الذي تعمل فيه، وتقييم نظام الرقابة الداخلية، وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية.
- يؤدي تطبيق التدقيق المبني على المخاطر عند تدقيق البيانات المالية للمصارف السورية الخاصة إلى تحسين جودة التدقيق، وتعزيز المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية، وتنسجم هذه النتيجة مع دراسة الغرباوي والحجامي (2021).
- توسّع معايير التدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية مفهوم الأخطاء، لتشمل: مخالفة المعايير الشرعية أو تفسيرها تفسيراً خاطئاً.

بناءً على نتائج البحث يوصي الباحث بالآتي:

- اهتمام جمعية المحاسبين القانونيين في سوري بالتدريب المستمر للمدققين الخارجيين، وإقامة الدورات التدريبية في مجال التدقيق المبني على المخاطر، مما يساعد على زيادة كفاءة مدققي الحسابات وتحسين جودة التدقيق.
- ضرورة اهتمام الجامعات السورية بالتطوير المستمر لمناهجها التعليمية، وإقامة الندوات العلمية للطلاب من أجل رفع كفاءتهم العلمية.

- ضرورة ربط الجامعة بالمجتمع، وتشجيع الأكاديميين وطلاب الدراسات العليا إعداد الأبحاث العلمية المتعلقة بالتحقق من التزام المدققين الخارجيين بمعايير التدقيق الدولية.
- إعداد الأبحاث العلمية في مجال المحاسبة والتدقيق للتحقق مدى تطبيق التدقيق المبني على المخاطر في شركات التأمين المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، وأثر التخصص المهني للمدقق الخارجي في تحسين جودة التدقيق.

## الإحالات والمراجع:

- **باللغة العربية:**

[1] الاتحاد الدولي للمحاسبين (2020). **إصدارات المعايير الدولية لرقابة الجودة والتدقيق والمراجعة وعمليات التأكيد الأخرى والخدمات ذات العلاقة**. الجزء الثاني، ترجمة ونشر المجمع الدولي للمحاسبين القانونيين. www.iaasb.org

[2] أحمد، هادي محمد (2023). **إدارة المخاطر**. أملية لطلاب السنة الثالثة في قسم المصارف والمؤسسات المالية، كلية العلوم الإدارية، جامعة الشام الخاصة، كليات اللاذقية، سورية.

[3] أحمد، هادي محمد (2010). **دراسة تحليلية لإمكانية استخدام أسلوب التدقيق المبني على المخاطرة: حالة تطبيقية– المصرف التجاري السوري**. رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، اللاذقية، سورية.

[4] التميمي، هادي (2006). **مدخل إلى التدقيق من الناحية النظرية والعملية**. الطبعة الثالثة، منشورات دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

[5] حاج بكري، علي (2004). **أصول مراجعة الحسابات (1): أساسيات وعمليات**. منشورات جامعة حلب، برنامج التعليم المفتوح، سورية.

[6] الذنيبات، علي عبد القادر (2015). **تدقيق الحسابات في ضوء المعايير الدولية: نظرية وتطبيق**. الطبعة الخامسة، عمان، الأردن.

[7] درويش، عمار (2020)، **الدور التنموي لبعض صيغ التمويل الإسلامي (المضاربة، المشاركة، المرابحة)**. مجلة دراسات إسلامية، المجلد 15، العدد 2، ص 289-300.

[8] شيخي، بلال؛ فقير، سامية (2020). **مخاطر التدقيق المحاسبي**. مجلة المنهل الاقتصادي، الجزائر، المجلد 3، العدد 1، ص 373-384.

[9] عميرش، إيمان (2021). **مدى قيام المدقق الخارجي بتقييم مخاطر التدقيق الخارجي والاستجابة لها: دراسة تطبيقية لعينة من المدققين الخارجيين بفرنسا**. مجلة البحوث والدراسات التجارية، المجلد 5، العدد 1، ص 134-154.

[10] الغرباوي، سجاد شمخي جبر؛ الحجامي، ستار جابر خلاوي (2021). **دور التدقيق المبني على أساس المخاطر في تعزيز المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية**. مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، العراق، المجلد 13، العدد 42، ص 488-518.

[11] قنديل، صادق عطية (2019). **المخاطر في المصارف الإسلامية**. مجلة إسرا الدولية للمالية الإسلامية، المجلد 10، العدد 2، ص 59-99.

[12] كريم، زمان يوسف (2024). **قياس الأهمية النسبية وتقدير مخاطر التدقيق خلال مراحل عمل المدقق الخارجي: دراسة تطبيقية في رئاسة جامعة الكوفة**. مجلة القرطاس للعلوم الاقتصادية والتجارية، المجلد 3، العدد 2، ص 57-79.

[13] قادري، عبد القادر (2020). **التدقيق المبني على المخاطر ومدى مساهمته في تطبيق النظام المحاسبي المالي**. مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، المجلد 5، العدد 1، ص 114-128.

[14] نفاز، أحمد (2022). **دور التدقيق المبني على المخاطر في الحد من المبالغة في استخدم الأدلة وفقاً للمرجعية الدولية للتدقيق**. مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، المجلد 5، العدد 1، ص 319-334.

[15] هيئة المحاسبة والمراجعة (2015). **معايير المحاسبة والمراجعة والحوكمة والأخلاقيات**. إصدار هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المنامة، البحرين.

- **باللغة الأجنبية:**

1 Fekir S., Chikhi B., Alshubiri F., and Fekir N. (2024**). The Relationship between Assessing Audit Risk and Revealing Creative Accounting Methods in Accounting Estimates: The Perspective of Algerian Auditors**. Wseas Transactions on Business and Economics. Vol. 21, pp. 382-397.

https://www.researchgate.net/publication/377142507

2 Fitriany V. S., & Anggraita V. (2016). **Impact of Abnormal Audit Fee to Audit Quality: Indonesian Case Study**. American Journal of Economics, 6 (1), pp. 72–78.

DOI: 10.5923/j.economics.20160601.09

3 Le T. T., Nguyen T. M. A., Do V. Q., and Ngo T. H. C. (2022). **Risk-Based Approach and Quality of Independent Audit Using Structure Equation Modeling: Evidence from Vietnam**. European Research on Management and Business Economics. No. 28, pp. 1-11. https://doi.org/10.1016/j.iedeen.2022.100196

4 Mawutor J. K. M., Francis B. L., and Obeng A. D. (2019). **Assessment of Factors Affecting Audit Quality: A Study of Selected Companies Listed on the Ghana Stock Exchange**. International Journal of Accounting and Financial Reporting, 9 (2), pp. 436–449. https://doi:10.5296/ijafr.v9i2.14692.

5 Sutisman E., Ermmawati Y., Mariani S., Kartim A., and Putra K. (2021). **Moderating Effect of Implementation Risk-Based Auditing on Audit Quality**. Jurnal Akuntansi, Vol. XXV, No. 2, pp: 276-293. DOI: http://dx.doi.org/10.24912/ja.v25i2.809

6 Xie Z. (2023**). A Brief Discussion of Audit Risks and Their Causes**. Proceedings of Business and Economic Studies, Vol. 6, No. 6, pp. 98-103.

http://ojs.bbwpublisher.com/index.php/PBES